

برنامج الفقر الريفي والبيئة

العمل المشترك لتحسين الاستفادة من نهر النيل

هل يمكن لروابط مستخدمي المياه أن تصبح فعالة ؟

على ضفاف نهر النيل، موطن الحضارات الضاربة في القدم، يكافح فلاحو القرن الحادي والعشرين من أجل الوصول إلى طرق أفضل لري محاصيلهم. وفي هذا الصدد تحقق الحلول الفنية النفع، ولكن هل يستطيع المزارعون العمل سوياً لتحسين سبل معيشتهم في الأمد البعيد؟ تطرح البحوث التي يدعمها "مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا" تحليلاً مهماً لتلك المسألة.

كان نهر النيل دوماً شريان الحياة للشعوب التي عاشت عليه منذ العصر الحجري. وبسبب فيضانه الدوري اكتسبت أراضي واديه خصوبة عالية واحتضنت حضارات قوية وغنية.

فلا عجب إذن من أنه، وحتى في عصرنا الحاضر، يحاول البشر الذين يعيشون على ضفاف هذا النهر العظيم ضبط مياهه التي هي شريان حياتهم. وهم يقومون بذلك ليس فقط من حيث التطوير الفني باتباع نظم الري الحديثة ولكن أيضاً من حيث إعادة تنظيم مستخدمي المياه لكي ينعموا سوياً بالانتفاع من هذا المورد الهام.

كريم الجسر

هل يمكن للمزارعين المشاركة في إدارة مستدامة وعادلة لمياه النيل؟

“إن الفكرة الأساسية من تأسيس روابط مستخدمي المياه في مصر هي الوصول بالمزارعين إلى المشاركة في إدارة مواردهم”.

مقاومة التغيير

محمد طوسون هو أحد أهالي قرية منطوط بمحافظة المنيا التي تبعد ٢٥٠ كيلو متراً جنوبي القاهرة، عاصمة

محمد طوسون

مصر. اكتشف طوسون أنه أصبح أمين صندوق رابطة مستخدمي المياه على المسقى حينما طلبت الحكومة المصرية فجأة من مزارعي القرية سداد قيمة طلبية رفع المياه التي كانت قد وصلتهم من الحكومة قبل عدة سنوات.

بيد أن المزارعين كانوا قد افترضوا أن تلك المضخة وصلت إليهم ضمن منحة مشروع تطوير الري. والآن تتوقع الحكومة من طوسون أن يدفع نظير استخدامها ما يفترض أنه قام بجمعه من أعضاء رابطة مستخدمي المياه. ولكنه يرد بقوله “إنني لم أقم بجمع أية مبالغ من أي أحد”.

وفي معظم القرى يقوم مشغل الطلمبة بجمع الرسوم من المزارعين الذين يرغبون في ري أراضيهم. ووفقاً لللائحة الروابط فإن جمع الرسوم هو مهمة أمين الصندوق الذي يوقع على إيصال يسلم لمشغل مضخة الرفع ويكون بمثابة تفويض له بإطلاق المياه إلى حيازة حامله.

يقول الدكتور محمد كشك مدير معمل تحليل التربة والمياه والنباتات التابع لجامعة المنيا “إن الفكرة الأساسية من تأسيس روابط مستخدمي المياه في مصر هي الوصول بالمزارعين إلى المشاركة في إدارة مواردهم”. ويضيف “ولكن ذلك لم يتحقق”.

وبدلاً من قيام المزارعين بانتخاب أعضاء مجلس إدارة رابطة مستخدمي المياه، بمن فيهم أمين الصندوق ومشغل الطلمبة (مضخة الرفع) فإن مهندس الري في كثير من الحالات كان يعين كل أعضاء المجلس بنفسه. ولقد وقع هؤلاء على أوراق العضوية دون أن يدركوا مفهوم رابطة مستخدمي المياه.

ضبط النهر محلياً من أجل الاستدامة

في أواخر الثمانينيات أظهرت وزارة الموارد المائية والري اهتماماً بتحديث البنية الأساسية للري وفي نفس الوقت نقل مسؤولية إدارة المياه إلى أحد أشكال الإدارة المحلية. ولهذا فإن مشروع تطوير الري، كما أطلق عليه آنذاك، قد تضمن مكونين هما المكون الهندسي والترتيبات المؤسسية الجديدة.

اشتمل المكون الهندسي على تحديث شبكة المساقى (قنوات الري التي تغذيها الترع الفرعية) وذلك إما عن طريق التبطين لتقليل النشع أو تحويلها إلى مواسير لتقليل البخر. وفي حالات أخرى أنشئت مساقى مرفوعة عن سطح الأرض أو مدفونة لزيادة مساحات الأراضي القابلة للاستزراع. وباستخدام الطلمبات التي تعمل بالديزل على رأس المسقى أمكن ضمان سريان التيار المستمر على طول المسقى.

أما المكون المؤسسي، فقد شجع تكوين روابط مستخدمي المياه على المساقى. ويتلخص دور هذه الروابط في إدارة عملية الري وصيانة المساقى ومضخات الرفع وتسوية ما قد ينشأ من منازعات بين مستخدمي المياه حول قضايا إدارتها.

أنشئت روابط مستخدمي المياه على خلفية أن الإدارة المحلية أو اللامركزية أمر مطلوب على وجه العموم، وأنه من المفترض أن يؤدي ضبط المياه على مستوى المجتمع المحلي والجوار إلى رعاية الديمقراطية والمساءلة. كما أنه، وتحت ظروف التدهور البيئي وندرة المياه، يمكن لضبط المياه محلياً أن يعين في تحقيق قدر من الاستدامة والعدالة والاكتفاء الذاتي.

هذا هو من الناحية النظرية. ولكن، من الناحية العملية، فقد اتضح أن تأسيس روابط مستخدمي المياه واستمرارها في أداء عملها عملية صعبة ومعقدة. ويظهر ذلك بوضوح في قصة المزارع محمد طوسون.

مسقى إدارتها ضعيفة في محافظة المنيا.





وليد سليمان

المسقى المحسنة تصلها المياه من ظلمية تديرها رابطة مستخدمي المياه، محافظة المنيا.

فهل كان ذلك بسبب تناقص التسرب والرشح والبخر من المساقى المجددة؟ أم لارتفاع كفاءة إدارة المياه بسبب العمل المحلي الجماعي؟

بمعنى آخر، هل تتحسن أوضاع مياه الري بفعل أسباب فنية أم إدارية؟ أدى هذا السؤال الرئيسي إلى تنفيذ المشروع البحثي الثاني الذي قام "مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا" أيضاً بتمويله.

البحث بالمشاركة

ركزت هذه الدراسة على محافظة المنيا، وهي المحافظة التي شهدت تكويناً جيداً لروابط مستخدمي المياه لفترة من الزمن. وقد اضطلعت جامعة المنيا بهذا المشروع في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥.

استفاد المشروع من نتائج الدراسة الأولى وما كشفت عنه من بعض أوجه النقص. ولكنه تعمق بدرجة أكبر في الجوانب الاجتماعية والثقافية لإدارة المياه. وقد سعى المشروع للخروج بتوصيات قابلة للتطبيق في مجال الترتيبات المؤسسية التي تعزز من قدرة روابط مستخدمي المياه على تحقيق إدارة وعدالة أفضل للموارد المائية.

تلك هي الورطة التي وجد طوسون نفسه فيها. لقد وقع على أوراق تؤكد قبوله للعمل أميناً للصندوق برابطة مستخدمي المياه على المسقى ولكن أحداً لم يخبره بواجباته ولم يزوده بدفتر إيصالات. كما أنه، وغيره من أعضاء مجلس الإدارة، لم يتلق أي تدريب على المحاسبة أو عقد الاجتماعات وكتابة محاضرها وحفظها. لقد كان مفهوم رابطة مستخدمي المياه غريباً عنهم تماماً.

وعلى مستوى ضيق اتخذت المشكلة شكل نقص المعرفة والمعلومات. أما على مستوى أوسع فإن المشكلة الحقيقية تكمن فيما إذا كان المزارعون والحكومة مقتنعين بتولي أدوار ومسئوليات جديدة، وما إذا كانت الحكومة راغبة في التخفيف من سيطرتها الإدارية وما إذا كان المزارعون راغبين في الضلوع بدلاً منها بتلك المسؤولية.

تولد عن هذه المشكلة المزمنة مشروعان بحثيان حول روابط مستخدمي المياه في مصر وكلاهما بتمويل من "مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا".

حلول فنية أم إدارية؟

قام بالدراسة الأولى مركز تنمية الصحراء التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة في الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٢. وكان هدفها جمع المعلومات حول العوامل التي تؤثر على نجاح أو فشل روابط مستخدمي المياه.

أظهر الاستبيان أن روابط مستخدمي المياه قد وفرت دعماً مؤسسياً للمزارعين الذين يسعون لزيادة إنتاجية محاصيلهم ومضاعفة دخلهم وتوفير تكلفة إدارة المياه. ومن ناحية أخرى، واستجابة لأوضاع مثل قصة طوسون، خلصت الدراسة إلى وجود حاجة ملحة لقيام السلطات بزيارة تلك الروابط وزيادة فهم أعضائها للأدوار والمسئوليات الجديدة التي يتعين عليهم القيام بها.

ولقد ألقى المشروع الضوء على مشاركة المرأة في الإدارة المجتمعية للمياه في مصر، حيث كشف عن كون المرأة أكثر مشاركة في اتخاذ قرارات ذات صلة بإدارة المياه مما كان يعتقد البعض.

ولقد كان من بين أهم نتائج دراسة مركز تنمية الصحراء أن إنتاجية المحاصيل لم تختلف اختلافاً معنوياً من الناحية الإحصائية على طول المسقى: فالمزارعون عند نهايات المسقى كانوا يحصلون على نفس الكمية من المياه التي يحصل عليها المزارعون عند رأس المسقى. وبمعنى آخر فقد اتسم النظام بالكفاءة والعدالة في التوزيع.

ولقد وقع هؤلاء على أوراق العضوية دون أن يدركوا مفهوم رابطة مستخدمي المياه.

لقد قام هؤلاء بتحديد المشكلات واقتراح الحلول وفي النهاية تبادل ما اكتسبوه من معارف جديدة مع غيرهم من أصحاب المصلحة.

والحقيقة أن الدراسة خلصت إلى أن روابط مستخدمي المياه كانت كيانات تنظيمية ضعيفة وليس لديها قواعد أو مسؤوليات محددة بوضوح. وقلما اعتمدت في عملها على منهج المشاركة (إن وجد أصلاً). وقد أنهار معظمها بالفعل.

على سبيل المثال ذكر ٦٠٪ من المزارعين في ٣٤ رابطة أنهم لم يعرفوا بوجود مجلس إدارة للرابطة على المسقى التي تخدم حياتهم. ووفقاً لآراء ٨٤٪ من المزارعين فإن الشخص الأكثر تعاملًا معهم من أعضاء ذلك المجلس هو مشغل مضخة الرفع. ولم يستطع المزارعون التعرف على كل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق والسكرتير.

وأشارت الدراسات إلى عدم انتظام اجتماعات مجلس الإدارة، إن كانت مثل هذه الاجتماعات تعقد أصلاً. كما أشار البحث الذي أجري في المنيا إلى أن ٧٤٪ من أعضاء مجلس الإدارة الذين شملهم المسح لم يتلقوا تدريباً عن تكوين وطبيعة عمل روابط مستخدمي المياه. ولم يتجاوز تدريب من تلقوا تدريباً منهم عملية تشغيل وصيانة مضخة الرفع وليس على حل المنازعات وإمسك الدفاتر والمحاسبة أو على عمليات روابط مستخدمي المياه على وجه العموم.

جرى نقل النتائج بطريقة ابتكارية من طرق الاتصال التتموي بالمشاركة، وهي طريقة photo-novella.

وقد استفاد البحث، لأول مرة في مصر، من مقارنة تشاركية مثيرة للاهتمام وهي "الاتصال التتموي بالمشاركة PDC".

يعتمد الاتصال التتموي بالمشاركة على تدفق المعلومات في اتجاهين بين أهالي المجتمع المحلي والباحثين. وفي هذه الحالة فقد شارك مهندسو الري ومشغلو مضخات الرفع والمزارعون في ورش العمل والمقابلات والأساليب الأخرى لعملية الاستعلام من البداية إلى النهاية. لقد قام هؤلاء بتحديد المشكلات واقتراح الحلول وفي النهاية تبادل ما اكتسبوه من معارف جديدة مع غيرهم من أصحاب المصلحة.

التغيير المطلوب

أجاب البحث الذي أجري في محافظة المنيا على بعض الأسئلة التي طرحتها الدراسة الأولى لمركز تنمية الصحراء التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة. ورغم حقيقة أن تكاليف المياه على المزارعين قد انخفضت بعد إدخال نظام روابط مستخدمي المياه وتدنّت أعداد المنازعات بينهم، إلا أن نتائج البحث في المنيا أظهرت أن هذا يرجع إلى التطوير المادي للمساقي بدرجة أكبر منه إلى الإطار المؤسسي لروابط مستخدمي المياه. وبمعنى آخر فإن أوضاع مياه الري قد تحسنت لأسباب فنية وليست إدارية.

الباحثون يتبادلون الرأي مع المزارعين في محافظة المنيا.





كريم الجسر

المرأة مستخدم مهم للمياه، محافظة المنوفية.

رغم ما للمرأة من نشاط في مختلف الأعمال الزراعية مثل التسميد ورعاية الحيوانات والحصاد إلا أن دورها في إدارة المياه يبدو أكثر محدودية.

أسئلة صعبة

رغم أن الدكتور كشك رئيس فريق العمل بالمشروع البحثي مازال متفائلاً بإمكانية إحياء روابط مستخدمي المياه ونجاحها في أداء رسالتها في النهاية إلا أن البعض الآخر له رأي آخر.

تطرح د. لمياء الفتال المسؤولة الإقليمية عن البرنامج بالمكتب الإقليمي لمركز البحوث للتنمية الدولية بالقاهرة تقييماً صريحاً للموقف، قائلة "رغم وجود هذه الروابط لأكثر من ١٥ سنة لم يبد المزارعون شعوراً بملكيته بعد. ونتيجة لذلك فإن جدواها واستمرارها ككيانات مؤسسية في شكلها الحالي أمر قابل للمناقشة بالتأكيد".

وترى الدكتورة لمياء أنه لا ينبغي أن نلقي باللائمة فقط على المزارعين في النقائص التي شابته تلك الروابط: "لا بد من أن تكون الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمزارعين مصحوبة بالرغبة والإرادة من جانب الحكومة نفسها في أن تنقل المسؤولية إليهم وأن تنسحب لتفسح لهم المجال حتى يمكن لهذا النوع من الإدارة المحلية الجماعية أن ينجح".

للدكتور محمد عبد العال وهو أحد الباحثين الرئيسيين لمشروع المنيا وأستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة، وجهة نظر مماثلة حول أسباب المشكلة: "من الخطأ أن نرض على المنظمات على المستوى القاعدي تنفيذ مقاربات تنموية لم يتم تطبيقها بعد على مستويات

فقد أعطي عدد من المقيمين بالقرية (رجالاً ونساءً) كاميرات وطلب منهم تصوير الأشياء التي تعكس مفهومهم لمشروع تطوير الري. يقول د. كشك "يرى معظمهم أن مشروع تطوير الري هو مشروع لتبطين المساقى والمراوي والترع. ويضيف "لم يظهر في أي من الصور البعد أو المكون التنظيمي للمشروع".

والحقيقة أن الدراسة وثقت بالتفصيل بعض التحديات التي تواجه روابط مستخدمي المياه مثل مشكلات الميزانية والتمويل، وخلصت إلى ضرورة إدخال تعديلات على الإدارة وتنمية القدرات حتى تصبح تلك الروابط فعالة. وقد أبرز الباحثون على وجه الخصوص وجود نقص في التمثيل الحقيقي للمجتمعات المحلية بما في ذلك نقص تمثيل المرأة في تلك الروابط.

دور المرأة

تضمنت كلتا الدراستان مكوناً مهماً هو تقييم مدى مشاركة المرأة في روابط مستخدمي المياه.

رغم ما للمرأة من نشاط في مختلف الأعمال الزراعية مثل التسميد ورعاية الحيوانات والحصاد إلا أن دورها في إدارة المياه يبدو أكثر محدودية ويعزى ذلك إلى أسباب جسمانية وثقافية.

فالري عملية تتطلب جهداً عضلياً، الأمر الذي يجعله من صميم عمل الرجل. كما أنه قد يستدعي أن يكشف المزارع عن أجزاء من جسمه وهو مالا تستطيعه المرأة، ولا ترغب في فعله. ناهيك عما ينطوي عليه الري من مخاطر أحياناً، إذ كثيراً ما يتم الري ليلاً وقد تصاحبه منازعات بين المزارعين حول توزيع المياه.

من بين التسعين امرأة اللاتي تمت مقابلاتهن في دراسة المنيا، أشار معظمهن إلى الصعوبة في أن تكون المرأة عضواً في رابطة مستخدمي المياه، وأن ذلك يرجع بالأساس إلى محددات ثقافية. بيد أن هؤلاء المشاركات رأين أنفسهن مستعدات بطريقة أفضل للتعامل مع قضايا تلوث المياه وتنظيم الأسرة وتمثيل نساء أخريات وتنظيف البيئة المحلية.



مركز البحوث للتنمية الدولية

لأسباب ثقافية يصعب على المرأة المشاركة في رابطة مستخدمي المياه.

مبادرة "برنامج الفقر الريفي والبيئة" برنامج عالمي أطلقه مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا في عام ٢٠٠٥ لدعم البحوث التي تلبى احتياجات القرويين الفقراء الذين يعيشون في البيئات الضعيفة أو المتدهورة في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ودول الكاريبي والشرق الأوسط. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز المؤسسات والسياسات والممارسات التي تعزز الأمن الغذائي والمائي ودخل الأفراد.

ولمزيد من المعلومات انظر موقع:
www.idrc.ca/rpe

أخرى. ولا يجوز الحديث عن ديمقراطية الإدارة إن لم تكن الديمقراطية ذاتها حاصلة في مجالات أخرى، فالحوكمة ليست حاصلة في أماكن أخرى"، في إشارة غير مباشرة إلى ضرورة قيام الحكومة المصرية بتنفيذ الإصلاح في مؤسساتها هي.

هذا الموجز الذي أعده باتريك كافاناغ هو نص مختصر ومراجع لدراسة أكبر، من إعداد نادبة العوضي.

مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا هو إحدى المؤسسات الدولية الرائدة في إنتاج وتطبيق المعرفة الجديدة بغرض الارتقاء إلى مستوى التحديات الحالية للتنمية الدولية. ولقد عمل المركز عن كثب ولأكثر من ٣٥ عاما مع الباحثين من الدول النامية في سعيهم للوصول إلى الوسائل التي تؤدي إلى بناء مجتمعات أفضل صحة وأكثر عدالة وازدهارا.

مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا

برنامج الفقر الريفي والبيئة

P.O.Box. 8500

Ottawa, Ontario, Canada, K1G 3H9

هاتف: +1-613-236-6162

فاكس: +1-613-567-7749

بريد إلكتروني: rpe@idrc.ca

WWW.IDRC.CA